منظومة ريادة الأعمال في السعودية

**2014**

**كتاب ريادة الأعمال**

**أ.د. أحمد بن عبدالرحمن الشميمري**

**منظومة ريادة الأعمال Entrepreneurship Ecosystem**

**هناك العديد من العوامل التي تساعد في نمو ودعم ريادة الأعمال في المجتمعات التي يمكن أن نطلق عليها منظومة ريادة الأعمال. وتتكون هذه المنظومة من عناصر وأفراد ومنظمات و جهات محيطة برائد الأعمال تعين أو تعيق توجه الفرد نحو ريادة الأعمال. ويمكن تصنيف هذه العوامل المكونة لمنظومة ريادة الأعمال إلى قسمين هما:**

**أولاً : المنظومة الجزئية (Micro-Ecosystem) وهي المنظومة المتصلة مباشرة بريادة الأعمال وتدخل أو تتفاعل مع مكونات الأعمال الريادية بحيث يعتبر وجودها أساسياً لنمو وازدهار ريادة الأعمال**

**ثانياً : والمنظومة الكلية (Macro-Ecosystem) وهي المنظومة المحيطة بريادة الأعمال وتؤثر بطريقة غير مباشرة بنمو رواد الأعمال والأعمال الريادية. كما يعتبر توفرها أمراً حاسماً لتوفير البيئة الصحية التي يمكن من خلالها دعم التوجه العام نحو التميز في الأعمال الريادية.**

**أولاً : المنظومة الجزئية (Micro-Ecosystem)**

**وتشمل المنظومة الجزئية العوامل الأتية:**

1. **البحث العلمي التطبيقي**
2. **الاسرة والاصدقاء**
3. **حاضنات الأعمال**
4. **رأس المال الجريء**
5. **الجهات الداعمة والراعية**

**المنظومة الجزئية Micro-Ecosystem**

1. **البحث العلمي التطبيقي**

**البحث العلمي التطبيقي هو منبع الأفكار الإبتكارية التي تعبر بالدول نحو التنافسية العالمية والتقدم العلمي. كما أن البحث التطبيقي يعتبر من المرافق الاستثمارية الهامة التي تؤدي إلى التحولات التكنولوجية بجميع أبعادها المادية والبشرية والنظرية والتطبيقية والمدنية والعسكرية. ويعتبر البحث العلمي كأي استثمار اقتصادي يعتمد على معايير تقييم الجدوى والكفاءة. فالبحث نشاط علمي تكنولوجي مؤسسي، يقوم على توجيه مخطط للإنفاق الاستثماري وفق معايير الجدوى الاقتصادية، وذلك لتعزيز المعرفة العلمية في المجالات كافة، وربطها بوسائل الاختبار والتطبيق والإنتاج، بما يضمن تطويراً أو ابتكاراً أو اختراعاً لتوليد أجهزة أو مواد أو أساليب إنتاج أو منتجات جديدة أو محسنة أو لرفع الكفاءة الإنتاجية. وغالبا ما تستخدم مؤشرات لربط البحث والتطوير بالأداء الاقتصادي، ومنها على سبيل المثال حجم الإنفاق الاستثماري الحقيقي ونسبة هذا الإنفاق إلى مجموع الإنفاق في منشأة أو صناعة أو بلد ما، عدد العلماء والتقنيين من المتخصصين في العلوم التطبيقية والهندسية العاملين في البحث والتطوير والخبراء ذوي المؤهلات العالية في مجالات تقييم المشروعات وتقييم كفاءة الأداء، وقيمة النواتج المباشرة لنشاطات البحث والتطوير كالأجهزة الرأسمالية والمواد المستخدمة والمنتجات النهائية والكوادر المدربة والبحوث العلمية المتخصصة وبراءات الاختراع وقواعد المعلومات وغيرها. (عبيدات 2008)**

**وتعتبر الجامعات محاضن تنمية وتطوير مخرجات البحث العلمي التطبيقي. وتستأثر البلدان الغربية بأفضل جامعات العالم وأكثرها تطوراً؛ فالجامعات المائة الأولى في العالم تستأثر بها ستة بلدان متقدمة. ومن أبرز مظاهر التقدم في دعم ريادة الأعمال التركيز على دعم ميزانيات الأبحاث العلمية، و استقطاب الكفاءات البحثة المتمكنة. ونشر البحوث والدراسات العلمية التي تنفذها مراكز البحوث وأعضاء هيئة التدريس بما في ذلك مشاريع التخرج. وقد أنفقت الدول الغربية بسخاء أدى ذلك إلى أكثر من 831 ألف براءة اختراع خلال الفترة من 2003-2010م. كان نصيب الدول المتقدمة منها 97%. كما أدى إلى أن يصل عدد الأوراق العلمية في المجلات العلمية المفهرسة لجامعة مثل جامعة هارفارد إلى أكثر من 16000 ورقة علمية منشورة في العام الواحد.**

**ودعماً لريادة الأعمال فإن بعض الدول تضع أولويات للبحث العلمي الجامعي تتسق مع الخطة الوطنية للعلوم والتقنية، وتقوم بتوجيه الدراسات والبحوث المختلفة في الجامعات ومراكز البحوث المختلفة مع حاجات القطاعات الإنتاجية. ومن هنا تبرز أهمية إنشاء مراكز متقدمة للبحث والتطوير على جميع المستويات، وجذب العلماء وتقديم حوافز سخية لهم. إضافة إلى البرامج المتقدمة في التدريب والدراسات العليا داخلياً وخارجياً، وزيادة الإنفاق على نشاطات البحث والتطوير نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تصل هذه النسبة في الدول المتقدمة إلى (2.5%)، في حين أنها لا تتجاوز (0.2%) في الدول النامية. ويرتبط بذلك زيادة نسبة العاملين في البحث والتطوير إلى مجموع السكان، إذ تقدر بالدول النامية بحوالي (0.07%) بينما تصل في الدول المتقدمة إلى (0.31%) –أي بنسبة تتجاوز أربع أضعاف الدول النامية-، وهذا ينعكس على مساهمة الدول الصناعية المتقدمة في الابتكارات التطبيقية والاختراعات، حيث تجاوزت (80%) من مجموع براءات الاختراع المسجلة في العالم (عبيدات 2008).**

**ومن جانب آخر تقوم بعض الدول بالحرص على تنويع مصادر تمويل البحث العلمي، وتمويله بقوى بشرية، ودعمه خارج حدود المألوف؛ كاستحداث الكراسي البحثية، والأوقاف الجامعية للبحث والابتكار. وتقوم دولاً أخرى مثل أمريكا وبريطانيا على سبيل المثال على جذب الشركات العالمية لدعم الأبحاث والتطوير وذلك من خلال: خفض الضرائب على الشركات بمقدار نفقات البحث العلمي؛ أو تمويل الدولة لنفقات البحث العلمي للشركات الصناعية.**

**كما أن التوسع في الدراسات العليا يعتبر من أهم مكونات منظومات البحث العلمي، وبخاصة البحث العلمي الأساسي والتطبيقي، فهي أحد المصادر الأساسية لتوليد المعرفة، ولذلك فإن العناية بها سيكون سبباً في الوصول إلى مفتاح النجاح لبناء اقتصاد يقوم على المعرفة، وكذلك بناء منظومة إبداع وطنية. فعلى سبيل المثال تصل نسبة عدد الدارسين لدرجة الدبلوم والماجستير والدكتوراه في الاختصاصات العلمية والتقنية في الولايات المتحدة إلى 14%، وفي بريطانيا إلى قرابة 13%. (المنتدى العالمي لريادة الأعمال 2010)**

1. **الاسرة والاصدقاء**

**أثبتت العديد من الدراسات العلمية تأثير مرحلة الطفولة والنشأة المبكرة على الشخصية، حيث تلعب الأسرة دورا جوهريا في تنمية سمات ريادة الأعمال لدى الأطفال، و يميل رواد الأعمال إلى أن يكونوا أبناء لأباء أو أمهات يمتلكون مشروعات خاصة، كما تلعب الأسرة دوراً مهما في وجود الرغبة والمصداقية في مجال ريادة الأعمال كمستقبل مهني.**

**فقد أشارت هذه الدراسات إلى أن من أهم العوامل التي تؤثر في نمو ريادة الأعمال هي الأسرة. فهي من أوائل العناصر الرئيسية التي تشجيع الأبناء على ممارسة السلوكيات الريادية مما يؤكد أهمية دور الإرشاد الأسري في دعم وتنمية سمات ريادة الأعمال. فعلى سبيل المثال يمكن للأسرة أن تشجع أبنائها على بيع بعض المنتجات البسيطة لدخول عالم العمل الحر. كما يعتاد الطفل في ظل الأسرة التي تمارس العمل الخاص على العديد من المصطلحات والعبارات المرتبطة بالاستثمار كمسار مهني. وبالتالي فان الأطفال في هذه البيئة ينشئون ولديهم تطلع ودافعية لإنشاء أعمال خاصة بهم في المستقبل.**

**ضع صورة رقم ( 1 )**

1. **حاضنات الأعمال (Business Incubators)**

**تعتبر حاضنات الأعمال من أهم الأدوات لتنمية وتوسيع مفهوم وممارسات ريادة الأعمال. فهذه المؤسسات تهدف إلى توفير احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل تحيز بيئة الأعمال إلى المشاريع القائمة والكبيرة بشكل عام. ويتمثل الدور الرئيسي لحاضنات الأعمال في تذليل المصاعب أمام مشاريع الشباب المتوسطة والصغيرة، عن طريق استضافة المشروع في مراحله التأسيسية إلى أن يصل المشروع إلى مرحلة النضج والخروج من مظلة الحاضنة. كما تقوم حاضنات الأعمال بتوفير المعلومات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى ودراسات السوق، والتي تعدها خبرات متخصصة في المجالات المالية والمحاسبية والقانونية تحت سقف واحد. هذه الخدمات لا تتوفر عادة لهذه المشاريع الصغيرة لارتفاع تكلفتها وعدم التفات أصحاب الاختصاص إلى هذه المشاريع لمحدودية العائد المادي من خدمتها. ولكن حاضنات الأعمال تتمكن من توفير هذه الاستشارات الضرورية والأساسية في حياة كل مشروع، كونها تستعين بمواردها الداخلية من الخبرات المتوفرة لديها، والتي تنخفض تكاليفها مع زيادة عدد المشاريع تحت الحاضنة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستفيد من خدمات الاستضافة الفعلية لمقر عمليات المشروع، وتوفير الخدمات اللوجستية من اتصالات وعلاقات عامة، وصولاً إلى تمكين المشاريع المحتضنة من الاستفادة من القوى العاملة لدى الحاضنة. هذه الخدمات تخفض من التكاليف الرأسمالية للمشاريع ما يحد من مخاطر الفشل ويساهم في تسريع عملية نمو الأعمال.**

**وقد عرف (الشميمري وسرور 2013) الحاضنة بأنها: "وحدة خدمية تهدف إلى تحويل الأفكار والابتكارات إلى مشروعات اقتصادية منتجة، وذلك من خلال تقديم عدد من خدمات التأهيل والدعم المادي والمعنوي والاستضافة والإرشاد لرواد الأعمال".**

**ويرجع تاريخ الحاضنات إلى أول مشروع تمت إقامته في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عام 1959م عندما قامت عائلة Bataiva بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحًا كبيرًا خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال وقريبًا من عدد من البنوك ومناطق تسوق ومطاعم، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة، ومنذ عام 1959م هناك الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أقيمت في هذا المركز، والذي يعمل حتى الآن وتحت نفس الاسم القديم، وهو " Batavia Industrial Center " لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينيات وتحديدًا في عام 1984 حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، وفي هذا العام لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة فقط والتي ارتفع عددها بشكل كبير، وخاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) في عام 1985 من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات (الشبراوي 2005).**

1. **رأس المال الجريء (المخاطر) (Venture Capital)**

**يعتبر رأس المال جريء أحد الأنشطة التمويلية الهامة التي تدفع بريادة الأعمال إلى مزيد من التوسع وتنشيط الحركة الاقتصادية، ويساهم رأس المال الجريء بجدية في خلق فرص العمل وتوسيع دور المنشآت الصغيرة والناشئة. وكما أكد الباحثون فقد ازدهرت الثورات الصناعية الإلكترونيات، والمعلومات الدقيقة والتكنولوجيا الحديثة وغيرها من الصناعات ازدهاراً مذهلاً بفضل التمويل برأس المال المخاطر، حيث أضحت تلك المشروعات بعد سنوات قليلة مشروعات متوسطة ناجحة قفز أغلبها بعد ذلك إلى مصاف المشروعات الكبرى التي تغزو منتجاتها وخدماتها أسواق العالم كافة. والأمثلة على ذلك كثيرة، فهوت ميل، وفيس بوك، وأمازون دوت كوم، وأيفون للتجميل وشركة أبل الشهيرة، وكذلك شركة مايكروسوفت العملاقة وغيرها كثير قامت على رأس المال الجريء.**

**وبحسب تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD فإن رأس المال الجريء يساهم بما يزيد على 100 مليار دولار سنويا لتمويل المشروعات على مستوى العالم. وفي الولايات المتحدة ومنذ نشأته عام 1946م أصبح يتضاعف حتى بلغ ما يزيد على 50 في المائة من مجموع التمويل العالمي. وانتشر هذا الأسلوب بعد ذلك إلى دول أخرى أدركت الحاجة إلى دعم الأفكار الإبداعية والمشاريع الابتكارية، وفتح المجال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لبناء اقتصاد المعرفة. وكان من أبرز تلك الدول هونج كونج وفنلندا وتايوان التي تأتي بعد أمريكا على التوالي. ففي تايوان وحدها هناك أكثر من 250 شركة تمويل برأس المال الجريء بمبالغ تمويلية تزيد على خمسة مليارات دولار سنوياً. كما أشارت أحد الدراسات إلى أن ماليزيا خصصت خلال خطتها التاسعة (2006 - 2010) قرابة 500 مليون دولار أمريكي لتمويل رأس المال المخاطر (المنتدى العالمي لريادة الأعمال 2010).**

**وقد أدركت مؤخراً الدول النامية أن وجود المستثمر الملاك أو رأس المال الجريء على وجه التحديد هو أحد المفاتيح الهامة لتحقيق عدة أهداف اقتصادية. فمن خلالهما يمكن استغلال الفرص الجديدة، وتبني دعم الابتكارات الحديثة، ونقل التقنية العالمية، وتوفير فرص العمل. واعتبار الشركات الناشئة فرصة نسبية للدول النامية لبناء شركات يمكن أن تكبر وتتوسع في المستقبل.**

**وقد قامت الجمعية الأوربية EVCA بتعريف مشروعات رأس المال المخاطر على أنها عبارة عن "مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تضمن في الحال يقينا بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد (وذلك هو مصدر المخاطر) أملا في الحصول على فائض قيمة مرتفع في المستقبل البعيد نسبياً حال بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات" (السعيد 2008)**

**ويعتبر التمويل عن طريق رأس المال الجريء هو عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى بشركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة؛ حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه, وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظراً لعدم توفر الضمانات. يضاف إلى ذلك كله أن دور شركات رأس المال الجريء (المخاطر) لا يقتصر على تمويل مرحلة الإنشاء فحسب بل يمتد أيضا إلى مرحلة التجديد, وكذا تمويل التوسع والنمو. وفي هذه الطريقة يتحمل المخاطر (المستثمر) كلياً أو جزئياً الخسارة في حالة فشل المشروع الممول. ومن أجل التخفيف من حدة المخاطر فإن المخاطر لا يكتفي بتقديم النقد فحسب بل يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها.**

1. **الجهات الداعمة والراعية**

**نظراً لأن ثقافة ريادة الأعمال لا تأتي من فراغ ولكن تنبع من المجتمع الذي تنشا فيه فان المؤسسات العامة والخاصة تلعب جميعاً دوراً مهماً في تنمية ثقافة ريادة الأعمال على سبيل المثال: البرامج الحكومية تمد رواد الأعمال بالدعم المادي، والتدريب، وتدعم الأنشطة الريادية التي يقومون بها، أيضا يمكن تطوير برامج رعاية مهنية تساهم في تطوير سمات ريادة الأعمال مثل الإبتكار والإبداع. إن صور الدعم التي يمكن أن تبذلها مؤسسات القطاع العام والخاص يمكن أن تأخذ شكل الدعم المادي والدعم المعنوي. وقد تم تصنيف هذا الدعم بالدعم التأهيلي والتدريبي والدعم المالي والدعم التنظيمي والدعم الإرشادي ولا يقل كل نوع أهمية عن النوع الأخر. إذ أن لكل مرحلة من المراحل التي تنشأ بها المنشآة حاجة ماسة ومختلفة من أنواع الدعم.**

**ومن مظاهر الدعم التي يلقاه رائد الأعمال الاحتضان والمساهمة في رأس المال الإبتدائي (Seed Capital), وهي المساندة الأنجع التي تساهم في تحفيز وتشجيع رواد الأعمال. ومن ذلك أيضاً التعاقد مع رواد الأعمال والشراء من منتجاتهم وخدماتهم. وهو ما قاله كينث مورس مؤسس مركز ريادة الأعمال في MIT في محاضرته لشباب الأعمال عام 2011م في مقر الجمعية السعودية لريادة الأعمال حين قال إن أفضل مظاهر الدعم لرواد الأعمال (أن نشتري منهم) وهو ما يطبق بالفعل في الولايات المتحدة عن طريق مكتب الوكالة الفيدرالية للمنشآت الصغيرة SBA التي تستوعب ما يقارب 40 مليار دولار من قيمة منتجات المشاريع الصغيرة لرواد الأعمال سنوياً أي نحو خمس المشتريات الأمريكية من الأسواق العالمية. فكان من بينها شركات صغرى أصبحت من كبريات الشركات في العالم وليس أمريكا فقط أمثال أبل و إنتل وفيدرال إكسبريس وكومباك وأمريكا أون لاين.**

**ثانياً : المنظومة الكلية (Macro-Ecosystem)**

**وتشمل المنظومة الكلية العوامل الأتية:**

1. **العوامل الثقافية**
2. **العوامل القانونية والتشريعية**
3. **العوامل السياسية**
4. **العوامل الاقتصادية**
5. **البنى التحتية**

**المنظومة الكلية Macro-Ecosystem**

1. **العوامل الثقافية**

**تلعب الثقافة بمجموع مكوناتها دوراً هاماً وحاسماً في نمو ريادة الأعمال. إذ أن سيادة مفهوم الثقافة الريادية يعتبر اتجاه اجتماعياً ايجابياً نحو المغامرة الشخصية التجارية Personal Enterprise يساعد ويدعم النشاط الريادي. ويؤكد Batman (1997) أن الاقتصاديات التي شهدت نموا وازدهارا في أواخر القرن العشرين تشترك في تمتعها بثقافة الأعمال Business Culture وهي الثقافة التي يمكن أن توصف بالثقافة الريادية.**

**تعتبر الثقافة الريادية Entrepreneurial Culture من العوامل العملاقة التي تحدد اتجاهات الأفراد نحو مبادرات ريادة الأعمال، حيث أن الثقافة التي تشجع وتقدر السلوكيات الريادية كالمخاطرة والاستقلالية، والانجاز وغيرها تساعد في الترويج لإمكانية حدوث تغيرات وابتكارات جذرية في المجتمع، وبالمقابل فان الثقافات التي تدعم مفاهيم التقليد والانصياع والاهتمام بالجماعة والرقابة والسيطرة على الأحداث المستقبلية لا نتوقع أن تنتشر منها سلوكيات التحمل والمخاطرة والإبداع أو بمعنى أخر سلوكيات ريادة الأعمال. وبوضوح أكثر تتطلب الثقافة الريادية تشجيع ممارسة ريادة الأعمال وتحفيز المجتمع عبر تعلم مبادئ ريادة الأعمال، ومن جهة أخرى وجود حكومة تدعم العلوم التطبيقية وريادة الأعمال من خلال سياساتها المحفزة.**

**ويندرج تحت الثقافة الريادية التعليم. حيث يعتبر محوراً أساسياً في تنمية ريادة الأعمال وتطوير المهارات والسمات العامة لها، ومن حسن الحظ أنه يمكن استثمار دور التعليم في تنمية ريادة الأعمال في سن مبكرة قد تصل إلى رياض الأطفال ويمكن أن يمتد هذا الدور ليصل إلى المراحل المتقدمة من التعليم العالي.**

**ومن المتطلب لهذا التعليم أن يكون قائماً على الإبداع والابتكار، فالأساليب التقليدية للتعليم القائم على التلقين والحفظ لم تعد تناسب التعليم الجامعي الحديث فضلاً على أنها عائق كبير أمام بناء ثقافة ريادة الأعمال. فريادة الأعمال تتطلب تعليماً قائماً على توليد الأفكار والتأمل والابتكار، وإطلاق العنان للإبداع المتحرر من النمطية، والتفكير المؤطر، والتدرج المنطقي الرتيب. كما يتطلب التفكير الريادي أن يتمحور الطالب على مفهوم ''المنشأة'' أثناء الدراسة. هذا المفهوم الذي يوجه التفكير والإبداع إلى مكونات وأنشطة ومهارات بناء ''المنشأة'' ويجعل التعليم التطبيقي المجال الشائع لأساليب التعليم الجامعي. وقد سبقت أوروبا كثيراً من الدول في هذا المجال، حيث استحدثت منذ عام 1988م عدداً كبيراً من البرامج التشجيعية لمفهوم ''المنشأة'' في التعليم العالي بشراكة ودعم من شركات القطاع الخاص على المستوى المحلي والإقليمي. وكانت ثمرته أن أعدت جيلاً من الشباب يمتلك روح الريادية.**

**كما أن التعليم الابتكاري القائم على الإبداع والابتكار يتطلب تبني النظام التعليمي متعدد التخصص الذي يتيح للطالب فرصة تعدد التأهيل والاختيار من بين التخصصات المتنوعة مما ينمي سعة الأفق، ورحابة التفكير، وربط الأفكار، ويوجد مناخاً تعليماً متعدد الأبعاد التخصصية يسهم في الوصول إلى فكرة يمكن تحويلها إلى مشروع منتج.**

**وفي هذه الحالة يجب أن تركز المقررات في تشجيع وتنمية الاستقلالية، والابتكار، والمخاطرة، والمهنية في العمل، وتنظيم الوقت وغيرها من المهارات الهامة. وقد ذكر روبرت هيسرش ومايكل بيتر 2008م أن الدراسات أوضحت أن نسبة إمكانية إنشاء مشروع خاص للذين يدرسون ريادة الأعمال تساوي أربعة أضعاف النسبة للذين لا يدرسون ريادة الأعمال. كما أن الدخل المتوقع للذين يدرسون ريادة الأعمال يزيد حوالي 20% إلى 30% عن دخل الذين يدرسون التخصصات الأخرى.**

**وقد أدركت مؤسسات التعليم العالي أن ريادة الأعمال يمكن أن تكون تخصصاً يدرس في الجامعات والكليات ففي الولايات المتحدة وحدها أكثر من 1500 جامعة وكلية تقدم مقررات دراسية في ريادة الأعمال. وأشارت الإحصاءات إلى توجه عدد كبير من الدول المتقدمة نحو تدريس ريادة الأعمال. ويبين الجدول الآتي بعضاً من الإحصاءات لدول مختارة تقوم كلياتها وجامعاتها بتدريس ريادة الأعمال.**

**تدريس ريادة الأعمال في التعليم العالي في بعض الدول 2009-2010م**

|  |  |
| --- | --- |
| **الدولة** | **نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تقوم بتدرس ريادة الأعمال** |
| **الهند**  | **59%** |
| **فنلندا**  | **73%** |
| **اليابان**  | **69%** |
| **بلجيكا**  | **43%** |
| **كوريا الجنوبية**  | **46%** |
| **البرازيل**  | **26%** |
| **بريطانيا**  | **49%** |
| **المكسيك**  | **27%** |
| **السعودية \*** | **9%** |

**Source: Global Entrepreneurship Monitor 2011 \* إحصاءات السعودية من تجميع المؤلفين**

1. **العوامل القانونية والتشريعية**

**إن التشريعات والقوانين هي أحد المصادر الرئيسة التي تهيء البيئة المستديمة لريادة الأعمال. وتتميز معظم التدابير التشريعية المحفزة لأنشطة ريادة الأعمال والاقتصاد المعرفي في العالم المتقدم أنها لا تتخذ شكل قوانين تقليدية، وإنما تتخذ شكل أدوات تشريعية أكثر بساطة وأكثر مرونة من القوانين التقليدية (الأنظمة)، كالقرارات التعميمية التي يتم إصدارها تنفيذاً للسياسة العامة الاقتصادية، أو للسياسة الخاصة بقطاع معين من قطاعات الاقتصاد، كالاقتصاد المعرفي. وأبرز مثال على تلك السياسة هو ما تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا والمانيا. فلم ترى هذه الدول وجود حاجة إلى إصدار قوانين وطنية (أنظمة) لتشجيع الابتكار، وإنما استعملت سياسة تحفيزية مختلفة تعتمد على أدوات تشريعية متنوعة سهلة الإصدار والتعديل والإلغاء كالقرارات التعميمية. ويعزز هذا التوجه أيضاً تغلغل موضوع الابتكار في مجالات شديدة التنوع، وهو ما يؤدي إلى إتباع سياسة تحفيز موجهه إلى قطاع محدد، كالتعليم العالي مثلاً، أو الصحة، أو قطاع صناعي أو تكنولوجي معين، عبر آليات تشريعية أبسط من القوانين. وهذه السياسة التشريعية تناسب أكثر الدول التي تكتمل فيها الهياكل الإدارية والعلمية المشرفة على أعمال البحث والابتكار، وتتوفر لديها بنية تحتية علمية كافية، وبنية تشريعية تناسب بيئة الأعمال، وهو ما لا يتوفر في عدد كبير من الدول العربية (المنتدى العالمي لريادة الأعمال 2010).**

**عدد آخر من الدول، بسبب بنيتها التشريعية، أو لعدم اكتمال العناصر الدافعة لتنمية اقتصاد المعرفة، تعمد إلى تحفيز كل أو بعض أنشطة ريادة الأعمال من خلال إصدار قوانين (تشريعات تقليدية). وتتنوع مضامين وأشكال هذه القوانين بدرجة كبيرة بين هذه المجموعة من الدول: ففي الدول الناشئة، تدور القوانين المحفزة لهذا النوع من الاقتصاد حول توفير الهياكل الإدارية والعلمية لوضع إستراتيجية الابتكار والبحث والعمل على تنفيذها، كما هو الحال في بلدان المغرب العربي، حيث أنشأت الجزائر مثلاً وكالات متخصصة في مجالات معينة للبحث العلمي، وتضمن قانونها للتعليم العالي الصادر عام 1999م جزءاً خاصاً بالبحث العلمي والابتكار (الخوري 2002).**

**وفي الدول التي يتوفر لديها القدر الكافي والمناسب من الهياكل العلمية والإدارية لتوجيه أعمال البحث العلمي والابتكار، نجد أنها تخصص قوانين محفزة للابتكار يتركز غرضها في توفير مصادر تمويل للبحث، كقانون تنمية الإنتاجية والابتكار السنغافوري وقانون الابتكار الكوري الذي أنشأ صندوق لتمويل الأنشطة الابتكارية، على اعتبار أن أهم مشكلة تواجه الابتكار في كوريا هي مسألة التمويل. وهناك دول أخرى اتخذت تدابير تحفيزية لريادة الأعمال عن طريق سن قوانين تقر بموجبها إعفاءات ضريبية لأنشطة محددة، كما هو الحال في البرازيل. فبموجب قانون صادر عام 1991م أقرت البرازيل إعفاءات ضريبية للشركات التي تنفق نسبة معينة من إيراداتها على البحث العلمي.**

**وهناك دول، مثل السويد، تضع خطتها لتنمية الابتكار في شكل قانون تجري مراجعته كل أربع سنوات. حيث صدر قانون الابتكار والبحث السويدي لعام 2009م، وهو من أحدث القوانين الصادرة بخصوص الابتكار والبحث العلمي في العالم. وعلى غرار تشريعات كوريا وسنغافورة، يركز القانون السويدي بشكل هام على موضوع تمويل الأبحاث العلمية: كوضع ميزانية البحث العلمي، وبيان وسائل تمويل البحث العلمي الخاصة، فضلاً عن بيان التوجهات الإستراتيجية العلمية للبلاد عن طريق تحديد مجالات البحث الإستراتيجية للبلاد. ومما يميز هذا القانون أيضاً أنه يركز على عاملين أساسيين لتشجيع البحث العلمي، وهما: استقلالية الباحث من جهة، والمنافسة من جهة أخرى. وتربط خطة التمويل بين جودة البحث ومسألة التمويل، بحيث يتم الاستمرار في التمويل من عدمه لمراكز البحث حسب جودة ما يصدر عنها من أبحاث.**

**وفي فرنسا هناك تشريعات تسمح بحرية انتقال الباحثين إلى الشركات الخاصة، سواء للعمل أو الإدارة أو لتأسيس شركات جديدة، ونظام لإيجاد آليات لتحويل نتائج الأبحاث إلى منتجات اقتصادية وأخرى تفعل التعاون بين مراكز الأبحاث العامة والشركات، ومنح مزايا ضريبية لشركات الابتكار (الشركات المعرفية).**

1. **العوامل السياسية**

**إن تشجيع الحكومات على اتباع نهج منسق شامل لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة بمشاركة جميع الجهات المعنية، يعد أمراً مؤثراً في تهيئة منظومة ريادة الأعمال. ومن ذلك أن تولي سياسات الدول أهمية قصوى لمبادرات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، في حفز مباشرة الأعمال الحرة، ووضع سياسات تتصدى للعقبات القانونية والاجتماعية والتنظيمية التي تحول دون المشاركة في الاقتصاد على نحو متكافئ وفعال. ويناط بالدولة تهيئة الشراكات مع القطاع الخاص، وتعزيز إمكانيات توليد الإيرادات، وتطوير تقنيات جديدة ونماذج مبتكرة لتسيير الأعمال التجارية وحفز نمو اقتصادي قوي. وتقوم سياسات الدول بدعم قدرات المؤسسات المالية الوطنية على مساعدة الأشخاص الذين لا تتوافر لهم خدمات مصرفية ومالية، وخدمات تأمين، وتمكن المؤسسات المالية والمصرفية من اعتماد أطر تنظيمية ورقابية تيسر توفير الخدمات لرواد الأعمال. وتشجع الوعي في مجال مباشرة الأعمال الحرة بتنمية المهارات وبناء القدرات وتوفير برامج التدريب، وإقامة مراكز لاحتضان الأعمال التجارية.**

**ومن القرارات السياسية الهامة إن تقوم الدول بإنشاء هيئات أو مرجعيات عليا لتنظيم ومتابعة منظومة ريادة الأعمال. وتشجيع التعاون والتنسيق والتكامل ما بين الجهات الوطنية الداعمة لرواد الأعمال. والتواصل بين المجتمعات العالمية المعنية، وتوفير إمكانيات تواصلها وإمكانيات تبادلها أفضل الممارسات.**

**ومن الأهداف أيضا غرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الناشئة والشباب وتعزيز دور المؤسسات في توفير فرص العمل المتعددة والمتجددة للشباب، ومساعدة رواد ورائدات الأعمال على المبادرة في إنشاء وتنفيذ المشروعات الخاصة بهم والريادة في إدارتها وتنميتها، وتعزيز القدرة التنافسية القائمة وزيادة قدرة المؤسسات على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، والمساهمة في التنويع الاقتصادي ودعم الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة.**

**ومن التوجهات السياسية إعطاء الأولوية للدعم الريادي للطلبات المقدمة من المؤسسات التي يتفرغ أصحابها لإدارتها، وتشجيع التكامل بين المؤسسات والشركات الكبرى من جانب والصناعات المغذية من جانب آخر والعمل على تسويق وترويج منتجات وخدمات المؤسسات داخل وخارج الدولة من خلال تنظيم المعارض والمشاركة فيها بالتنسيق مع الجهات المعنية، وبناء نظام معلومات إلكتروني متكامل مع مركز اتصالات قادر على توفير المعلومات الداعمة لأنشطة المؤسسات ومجالات عملها، وإعداد سجل خاص بالمؤسسات يتضمن بيان حجمها وأنشطتها الاقتصادية وعدد ونوعية العمال فيها، وإنشاء مراكز وحاضنات أعمال للمؤسسات في مختلف المدن، وإنشاء مراكز متخصصه لرفع قدرات المؤسسات التنافسية وتطوير منتجاتها وخدماتها.**

**كما أن السياسات الحكومية الداعمة لبيئة ريادة الأعمال تركز على نقل التقنية من موطنها الأساسي إلى أي مكان أخر لغرض الاستخدام المباشر أو استغلالها تجارياً وتحويلها إلى منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة. إذ يعد نقل التقنية المتقدمة واستخدامها في جميع المجالات أحد ركائز دعم الابتكار ويمكن أن يكون ذلك من خلال قنوات عدة، منها شراء التقنية ونقلها وتوطينها بواسطة مؤسسات القطاع العام، وشركات القطاع الخاص حيث تم الاعتماد وما يزال على نقل التقنية من العالم الخارجي بصورة النقل الأفقي وذلك بصورة أساسية ويتم ذلك من خلال منح التراخيص والعلامات التجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والشراء المباشر وبرامج التعاون الدولي كالاتفاقيات الدولية والتدريب والتعليم في الخارج والتطوير المشترك.**

1. **العوامل الاقتصادية**

**من العوامل المساعدة على تنمية ريادة الأعمال وضع السياسات الاقتصادية الداعمة. إن الهدف الأساسي من وضع السياسات الكلية Macroeconomicفي الدولة هو تنمية الاستقرار الاقتصادي، ومن أمثلة هذه السياسات: نسبة منخفضة من التضخم، أسعار فائدة منخفضة، ومستوى أسعار تبادل مستقرة. كما أن من أهداف سياسات الاقتصاد الكلي تخفيض درجة البيروقراطية التي تواجه إنشاء المشاريع الصغيرة مثل تطوير الأنظمة الضريبية الداعمة للمشاريع الصغيرة. كما أن سهولة الوصول للسوق على درجة عالية من الأهمية، حيث يكمن دور السياسات الاقتصادية الكلية في خلق فرص استثمار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال في اليابان الشركات الكبيرة مطالبة نظاماً ببناء تحالف استراتيجي مع المنشآت الصغيرة باعتبارهم موردين ومقاولين من الباطن.**

**أما على مستوى السياسات الاقتصادية الجزئية Microeconomic فإن الهدف منها لتطوير ودعم المنافسة من خلال خلق بيئة استثمارية صحية. حيث يمكن توفير برامج دعم مادية ومعنوية. ويمكن يشمل الدعم المادي الملموس على سبيل المثال تقديم التسهيلات البنكية للمشروعات الصغيرة، والتمويل الحكومي، والمباني، والمعدات وغيرها. بينما الدعم المعنوي يشمل التعليم ، ومهارات التأسيس وغيرها.**

**ولعل أبرز العوامل الاقتصادية الداعمة لنمو ريادة الأعمال التوسع في الصناديق الحكومية المانحة للقروض لرواد الأعمال. بحيث تكون تلك القروض بدون فائدة وذات أمد طويل لتسديدها وفق تسهيلات دفع ميسرة واجراءات نظامية متوازنة. ومن جانب آخر، فإن وجود صناديق أشبه ما تكون بصناديق القروض الحسنة (Angel Funding) يعد أمراً مكملاً للدور الاقتصادي، حيث تتحمل هذه الصناديق مسؤولية المخاطرة في طرح المنتجات الجديدة، أو تسويق الاختراعات. وهذا هو ما يسميه بعض المختصين بالمستثمر الملاك.**

1. **البنى التحتية**

**إن مشاريع البنية التحتية ضرورية لنجاح ثقافة ريادة الأعمال وخاصة في السوق المحلي مثل المواصلات، والكهرباء، والطرق، والبريد، والنقل، والخدمات المساندة. وأخيراً فان توفر المعلومات الحديثة والدقيقة أمر ضروري لدعم بيئة ريادة الأعمال والمساعدة في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.**

**كما أن ظهور الانترنت وتطبيقاتها أحدثت ثورة في مفهوم مشاريع رواد الأعمال فقد ساهمت أساليب الشراء الإلكترونية الفعالة في فتح أسواقاً كبرى أمام رواد الأعمال. وستسهل الانترنت للمنشآت الصغيرة فرصة تخطي الحدود والانفتاح على أسواق عالمية كبرى، فرائد أعمال واحد في مدينة صغيرة في احد أصقاع العالم يمكنه الآن امتلاك مكتب سياحي يمكن أن يبيع للعالم. فطالما أن ذلك المكتب يقدم الخدمة بجودة عالية وكفاءة فلا يهم المستهلك أن تكون شركة كبيرة أو صغيرة. بل قد فتحت التجارة الإلكترونية المجال لشركات صغرى أن تنافس الشركات الكبرى في مجالات مختلفة. كما أصبح لوسائل الإعلام الاجتماعي تأثير كبير في تبادل المعلومات ونشر الثقافة الشبكية في تطوير الأفكار ونشرها وترويجها والتسويق لها وبيعها أيضاً.**

**ومن المتطلبات الأساسية للبنى التحتية لمنظومة ريادة الأعمال الكلية وجود الواحات العلمية (Science Parks). والتي يطلق عليها أحياناً: مناطق التقنية، أو حديقة تقنية Technology Park، أو مدينة تقنية Technology Precinct، أو مراكز علمية، أو مراكز التقدم التقني Maleki(1991).**

**وهناك عدة تعريفات للحدائق العلمية تتفق على أن المكونات الأساسية هي:**

* **مبادرة قائمة على عقار موقعه قريب من مركز للتعلم.**
* **مرافق عالية الجودة محاطة بجو مريح** (Monck 1988)**.**
* **إدارة نشطة في نقل التقنية ومهارة القيام بالأعمال إلى المستأجرين (**Venable 1992**).**

**ومن أهم هذه التعريفات، تعريف الجمعية العالمية لحدائق العلوم International Association of Science Parks (IASP\_، والذي يعرف الحديقة العلمية بأنها:**

**"منظمة يديرها مهنيون متخصصون هدفهم الرئيسي زيادة ثروة المجتمع عن طريق الترويج لثقافة الابتكار وللمنافسة بين الأعمال المرتبطة بها والمؤسسات القائمة على تقدم المعرفة"، ويتمثل دور الحديقة العلمية فيما يلي:**

* **إنعاش وتنظيم سريان المعرفة والتقنية بين الجامعات ومؤسسات البحوث والتطوير والشركات والأسواق.**
* **تسهيل إنشاء وتنمية الشركات القائمة على الابتكار خلال عمليات حضانتها وتفرغها.**
* **تقديم خدمات إضافية قيمة إلى جانب توفير مكان راق ومرافق عالية الجودة.**